في جماليات الكلام(*)

أ. د. سمير أحمد معلوف(**)

أولاً: القيمة الجمالية:

يفيدنا في هذا المجال أن نعود إلى القيمة الجمالية على نحو عام ننظر فيها من أجل الوصول إلى القيمة الجمالية في التركيب العربي. وهذا يقودنا إلى النظر في مفهوم الجمال الذي نجد له معايير عديدة، وقد كثرت تعريفات الجمال وتنوعت، وكان ذلك ناشئاً «عن الرغبة في الوصول إلى صيغة أصيلة يُلخّص كلٌّ من أصحابها فيها فلسفة له من الفلسفات الجمالية. وكأن تلك التعريفات تُعبِّر عن الحدس الذي يُساورنا تلقاء الجمال في الفنِّ

(*) الكلام: يدلّ مصطلح الكلام في الدراسات اللغوية والبلاغية العربية القديمة دلالتين: خاصّة وعامة، فيدل عند بعض الدارسين على التركيب اللغوي الذي يسمى (الجملة)، وقد ذكر ذلك ابن جني في الخصائص، ومعنى ذلك أنه يدل على التركيب المُفيد، ويدل دلالة عامة حين يُقصد به القول المُفيد سواء أكان جملة واحدة أم أكثر، وقد يدلّ على قصيدة كاملة أو كتاب كالمصحف الشريف. وقد يكون ملفوظاً شفويّاً أو مكتوباً كما ذكر عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة (ص ٣)، حين أورد مصطلح " أقسام الكلام المدوّنة"، وهذه الدلالة تتسق ومصطلح النص Text الذي يستخدمه الدارسون المعاصرون الذين تخبّطوا في تحديد ماهيّته واختلفوا في تعريفه بين لغويين وبلاغيين وسيميائيين.

(**) دكتور في الآداب - قسم اللغة العربية - جامعة البعث بحمص.

ورد إلى مجلة المجمع بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٨م.

أو في الطبيعة، ونحاول به أن نعرب عن جملة العلاقات بين الذات المُدركة والشيء الجميل»[١]. ومن التعريفات التي نجدها للجمال ما أُثر عن أفلاطون من أن الجمال بهاء الحق، ومنها قول أرسطو عن الجمال: إنه اجتماع الترتيب مع الاعتدال بين الصغر والكبر، أي أن يكون الشيء لا صغيراً ولا كبيراً مع الترتيب في أجزائه[٢].

وفي تراثنا دراسات معمقة للجمال، تبين ماهيته وأنواعه، فقد نقل التهانوي (١١٥٨هـ) كشاف اصطلاحات الفنون عن كتاب بحر الجواهر أن «الجمال يُطلق على معنيين: أحدهما الجمال الذي يعرفه كل الجمهور مثل صفاء اللون ولين الملمس، وغير ذلك مما يمكن أن يُكتسب، وهو على قسمين: ذاتي وممكن الاكتساب. وثانيهما: الجمال الحقيقي، وهو أن يكون كل عضو من الأعضاء على الفصل ما ينبغي أن يكون عليه من الهيئات والمزاج»[٣].

وقد ألح الصوفية في فكرة الجمال على التناسب[٤] والملاءمة. قال الفرغاني (٧٠٠هـ) في كتابه (منتهى المدارك): «والحُسْنُ ملاءَمَةٌ وتناسُبٌ»[٥] وفسّر طبيعة التناسب والملاءمة في قوله: «لما كان الجمال حقيقةً كمالَ الظهور بصفة الملاءمة والتناسب، وهذا التناسب إما لا تُدرَكُ كيفيَّتُه وحقيقتُه وغورُه ولا ينضَبطُ انتهاؤُه وحدُّه ولا يمكن حصرُه وعدُّه، بل كل ما

(١) بدائع الحكمة، د. عبد الكريم اليافي، ص ٦١.

(٢) نفسه، ص ٥٥. وهناك تعريفات أخرى للجمال أوردها الفلاسفة المحدثون، منها ما قاله بودلير: إن الجمال هو العجيب الشاذ، وما قاله فيكتور هوغو: الجمال هو الشكل، وما قاله غويو: الجمال هو المحرّض الحيوي لجميع القوى. انظر بدائع الحكمة، ص ٥٦.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون، ج١، ص ٥٧٠.

(٤) التناسب: التشاكل؛ لسان العرب، (نسب).

(٥) منتهى المدارك، الفرغاني، ج١، ص ١٤٦.

أُدرك منه عُلم في ضمن ذلك أن وراءه مما لا ينحصر ولا ينضبط فذلك هو إطلاقُ الجمال ومعنىً وراء الحُسنِ = وإما أن يُدرَكَ ذلك وينضبطَ فذلك الداخلُ تحت الضبطِ والإدراك إمَّا أن يكون خفيّاً لطيفاً بحيث لا يكون ينضبط ببديهة الإدراك، بل يحتاج إلى دقة نظرٍ ولطفِ إحساسٍ ورويَّةٍ، وبحيث لا يمكنُ العبارةُ عنه لدقَّتِه وخفائِه ولُطْفِهِ فيكون إدراكُه مخصوصاً بالخواصِّ دون العوام، ذاك مسمىً بسرِّ الجمال وأثره في الظّاهرِ يُسمى ملاحةً»[٦]. والملاحة كما ذكر الفرغاني: حُسْنٌ يَغمُضُ ويعسُر إدراكه[٧].

وكانت مسألة الحُسن والقبح من المسائل الكبرى التي بحثها علماء الكلام والفقه والأصول، فهي مسألةٌ: «كلاميةٌ من جهة البحث عن أفعال الباري تعالى أنها هل تتصف بالحسن؟ وهل تدخل القبائح تحت إرادته؟ وهل تكون بخلقه ومشيئته؟ والحق عند أهل الحق أن القبحَ هو الاتِّصافُ والقيامُ لا الإيجادُ والتَّمكينُ = وأصوليَّةٌ من جهة أنها تبحث عن الحُكم الثابت بالأمر يكون حسناً، وما يتعلق به النَّهي يكون قبيحاً. وفقهيَّةٌ من حيث إن جميع محمولات المسائل الفقهية يُرفع إليهما ويَثبتان بالأمر والنهي»[٨].

فـ «الحُسْنُ» بالضم وسكون السِّين قال عنه اللغويون: إنه ضدُّ القبح ونقيضه، وذكر الأزهري أن الحسن نعتٌ لِما حَسُن[٩]، ويُطلق في عُرف العلماء على ثلاثة معانٍ أزيَدَ، وكذلك ضدُّ الحسن، وهو القبح.

- ويظهر من **المعنى الأول** العلاقة بين الحُسن والقبح والطبع، فيعوّل

(٦) المرجع السابق نفسه، ج١، ص ٢٣٧.

(٧) المرجع السابق نفسه.

(٨) الكليات، الكفوي، ص ٤٠٢، وللتوسع في هذه المسألة يُراجع: معجم أصول الفقه، خالد رمضان حسن، ص ١٠٧، وما بعدها.

(٩) لسان العرب، حسن.

القائلون بهذا المعنى على العلاقة الذاتية بين الجمال والمتلقي، وهذا ما يجعل من القيمة الجمالية مسألة نسبية أقرب ما تكون إلى الفرديَّة؛ لأن لكل إنسان طبيعتَه وتجربتَه التي يرى بها الأمر جميلاً أو قبيحاً. فالمعنى الأول للحُسن على ما قرَّر هؤلاء العلماء «كون الشيء ملائماً للطبع وضده القبح، بمعنى: كونه منافراً له، فما كان ملائماً للطبع[١٠] حسنٌ كالحلو، وما كان منافراً له قبيحٌ كالمرِّ، وما ليس شيئاً منهما فليس بحسن ولا قبيح كأفعال الله تعالى لتنزُّهه عن الغرض»[١١]. وذهب بعض هؤلاء العلماء مذهباً نفعيّاً في تحديد مفهوم الحُسن والقبح، فرأوا أن الحسن والقبح إنما يُحكم بهما على الأمر بموافقته الغرض ومخالفته، وعبروا عنهما باشتماله على المصلحة والمفسدة، ومآل العبارات واحدٌ على ما يبدو.

– أما **المعنى الثاني** فكون الشيء صفة كمال، وضده القبح، وهو كونه صفة نقصان.

– و**المعنى الثالث**: كون الشيء متعلّقَ المدح والذم[١٢]. «فالحسن والقبح بالمعنيين الأولين ثبتا بالعقل اتفاقاً، أما بالمعنى الثالث فقد اختلفوا فيه»[١٣].

---

(١٠) ليس المقصود بالطبع المزاج، بل الطبيعة الإنسانية الجالبة للمنافع والمضارّ، كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ص ٦٦٦.

(١١) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ص ٦٦٦.

(١٢) نفسه.

(١٣) الكليات، الكفوي، ص ٤٠٢. الاتفاق والاختلاف يعني اتفاق واختلاف المعتزلة والأشاعرة، وخلافهم قائمٌ على أن الأشعرية وبعض الحنفية يقولون: إن ما أُمر به فحسنٌ وما نُهي عنه فقبيح، وغيرهم يقولون: إنه حسن فأُمر به وقبيحٌ فنُهي عنه، فالحسن والقبيح ثابتان للمأمور به والمنهي عنه في أنفسهما قبل ورود الشرع. والمعتزلة يقولون: إن جميع المأمورات بها حسنة والمنهيات عنها قبيحة في أنفسها، والعقل يحكم بالحسن والقبح =

وذهب بعض علماء الجمال الغربيين هذا المذهب فرأوا أن الجمال شعور نسبي، ويقوم أيضاً على الملاءمة ؛ فقد «كان الأستاذ شارل لالو يرى أن الجمال شيء نسبي، ويورد قول فولتير الشهير: الجمال عند العلجوم (ذكر الضفدع) ضفدعته، هنا في هذا التعريف فكرة الملاءمة زيادة على النسبية، ويذهب هؤلاء المفكرون إلى أن ذوق الإنسان نفسه قد يتغير مع التجربة كما يتغير فهم الجمال حسب المجتمعات والعصور والمدارس الفنية في المجتمع الواحد ومع العمر»(١٤).

فإذا نقلنا هذه الفِكَر إلى مستوى الكلام الملفوظ أو المدوّن فإننا نجد أن العبارة عن المعاني عملية تقوم على البناء، أي بناء النص باختيار الكلم، وتحديد مواضعها. فإن منشئ النص المكتوب أو صانع الكلام لابد له من أن يتحرّى مسائل الجمال وطرائقه من أجل أن يُنشئ نصاً جميلاً ويُعبِّر تعبيراً حسناً، فظهر لدى علماء البلاغة ودارسي اللغة ونصوصها ما يمكن أن نُسميه معايير جمالية خاصّة بالنص أو الكلام تقوم على القيم الجمالية العامة التي تحدثنا عنها من تناسب واعتدال وملاءمة للغرض وموافقة للطبع، فتحدثوا عن صياغة الكلام بمراعاة الغرض وتلاؤم الألفاظ وتناسبها مع الغرض، وعدم تجافيها مع الطبع بأن تكون مستأنسة غير حوشية ولا غريبة، وجعلوا الكلام قائماً على مفهوم (النسج) بما تعنيه هذه الكلمة من حُسن الترتيب وجمال التلاؤم بين العناصر التي تصنع النسيج، وأطلقوا

= إجمالاً، وقد يطَّلع على تفصيل ذلك إما بالضرورة أو بالنظر وقد لا يطلع. وبعض الحنفية يقولون بالتفصيل، فبعض المأمورات والمنهيات حسنها وقبحها في أنفسها، وبعضها بالأمر والنهي. كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي. ص ٦٦٧.

(١٤) بدائع الحكمة، د. عبد الكريم اليافي، ص ٦١.

أحكاماً جمالية على العبارة كالحُسن والقُبح، وفسروا هاتين الكلمتين أحياناً بالتناسب وعدمه أو المُلاءمة وانعدامها، أو وضع الأمور في مواضعها أو الإخلال بهذا المفهوم، فبرز ما يُمكن أن نقول عنه: (نظرية المواضع)، وهي نظرية جمالية انبثقت من قضية التناسب وحُسن الترتيب والمُلاءمة.

ثانياً: قيم الكلام الجمالية:

ظهرت قضايا الجمال التي تحدّثنا عنها جليَّة في الدراسات اللغوية والبلاغية، وكانت دليلاً على استحسان الكلام، وحاول النقاد أن يستشعروا ذلك بالبحث عن خفايا الجمال داخل الصيغة الكلامية، وكان معيار الجمال الذي يفيء إليه الدارسون قائماً على أمرين: أولهما مدى وضوح الرسالة اللغوية، وقدرتها على إيصال الفِكَر من المتكلم إلى المتلقي. وثانيهما ما تملكه هذه الرسالة من استقامة وجري على طريقة العرب في الفصاحة وحسن الكلام، ومناسبة للمقام.

وقد حاول الدارسون البحث عن خفايا هذه المسائل في النصوص التي درسوها من أجل أن تكون نتائج بحثهم قواعد يتبعها من يريد أن يصوغ كلاماً مستقيماً وجميلاً في الوقت ذاته، وذهبوا إلى ضرورة التناسب والملاءمة في الكلام. وسوف نبحث مسائل من دراساتهم لتلاؤم الكلام على سبيل الأمثلة؛ لأن المجال واسع، والقضية لها تفريعات كثيرة.

- تناسب الألفاظ والمعاني وتلاؤمها:

كانت قضية تناسب الألفاظ وتلاؤمها في الكلام من أوائل القضايا التي تواجهنا في موضوع جماليته. ومن أوائل من درس هذه المسألة الجاحظ (٢٥٥هـ) الذي لاحظ أن بعض الألفاظ تتنافر حين يقترن بعضها ببعض، ولذلك فهي ألفاظ غير متلائمة، فقال: «ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر، وإن

كانت مجموعةً في بيت شعرٍ لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض الاستكراه، فمن ذلك قول الشاعر:

وَقَبْرُ حَرْبٍ في مَكانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

ولما رأى مَن لا علم له أن أحداً لا يستطيع أن يُنشد هذا البيت ثلاث مرات في نسق واحدٍ فلا يتتعتع ولا يتلجلج، وقيل لهم: إن ذلك اعتراه، إذ كان من أشعار الجنِّ»[١٥]. ثم أتى بأمثلة على هذا التنافر داخل هذا الشعر، وهو ما يُنقص من جماله، وعلّق في هذا السياق على قول خلف:

وبعض قريضِ القومِ أَولادُ عَلَّة[١٦]

فقال: «فإنه يقول: إذا كان الشعر مستكرهاً، وكانت ألفاظ البيت من الشِّعر لا يقع بعضُها مماثلاً لبعض، كان بينها من التَّنافر ما بين أولاد العَلَّات. وإذا كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أختها مَرْضِيّاً موافقاً، كان على اللسان عند إنشاد ذلك الشعر مؤونة. قال: وأجود الشِّعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أُفرغ إفراغاً واحداً، وسُبك سبكاً واحداً، فهو يجري على اللسان كما يجري الدِّهان»[١٧].

كانت هذه الفكرة التي أتى بها الجاحظ فاتحة عملٍ كبير للبلاغيين والنقاد الذين اهتموا بدراسة الكلام وجمالياته، لأنهم رأوا فيها مجالاً للبحث في العلاقة بين عناصره يدُلُّهم على ما فيها من توافق وتناسب يحكمون به على هذا الكلام من وجهة بلاغية جمالية. ونذكر في هذا المجال بعض القضايا التي نجمت عن فِكَرِ الجاحظ هذه، فقد اتجه علماء

(١٥) البيان والتبيين، الجاحظ، ج١، ص ٦٥.

(١٦) أولاد العلَّة: أمهاتهم شتى والأب واحد. اللسان (علل).

(١٧) نفسه، ج١، ص ٦٦ – ٦٧.

البلاغة العربية إلى النظر في هذه المسألة، ورأوا أن التناسب بين ألفاظ الكلام قضية جمالية يجب النظر إليها، وقد ظهر كتاب البديع لابن المعتز (٢٩٦هـ) ليكون أول الغيث في هذا المجال، فدرس مجموعة من عناصر الجمالية القائمة على التناسب بين الألفاظ، ولما كنا لا نستطيع البحث في هذه العناصر مجتمعة في هذه العجالة فإننا سوف نشير إلى واحد من الأصباغ البديعية التي لقيت اهتماماً واسعاً من المبدعين والنقاد، ألا وهو (الجناس)[١٨]. وقد ذكر ابن المعتز هذا الصبغ البديعي، وأتى بأمثلة عديدة له من غير أن يخوض في مصطلحاته مشيراً إلى المليح منه والمعيب.

قال ابن المعتز فيما سماه الباب الثاني من البديع: «وهو التَّجنيس، وهو أن تجيء الكلمة تجانس الأخرى في بيت شعرٍ وكلام، ومجانستها لها أن تُشبهها في تأليف حروفها على السبيل الذي ألّف الأصمعي كتاب الأجناس عليها. وقال الخليل: الجنس لكل ضربٍ من الناس والطير والعروض والنحو؛ فمنه ما تكون الكلمة تُجانِس أخرى في تأليف حروفها ومعناها وتُشتقُّ منها مثل قول الشاعر:

يومٌ خَلجتَ[١٩] على الخليجِ نُفوسَهم

أو يكون تجانسها في تأليف الحروف دون المعنى مثل قول الشاعر:

...إنَّ لومَ العاشق اللُّوم»[٢٠].

---

(١٨) سلك الخفاجي في سر الفصاحة (الجناس) في باب التناسب بين الألفاظ، وعرفه بقوله: «أن يكون بعض الألفاظ مشتقاً من بعض إن كان معناهما واحداً أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما مختلفاً، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى». سر الفصاحة، ص ١٨٥.

(١٩) خلج: انتزع اللسان: خلج.

(٢٠) البديع، ابن المعتز، ص ٢٥.

والظاهر من كلام ابن المعتز على هذا الصبغ البديعي أن منه ما هو مليحٌ – كما ذكر[٢١] – ومنه ما هو معيب في الكلام والشعر[٢٢]. ومن المناسب أن ندقق في الأمثلة التي أتى بها لنتعرف خصائص الجناس الذي استحسنه، ونستنبط أسباب هذا الاستحسان، فقد استشهَدَ لمليح الجناس بقوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]، وفي هذا الجناس نجد تناسباً في اللفظ بين أسلمت وسليمان[٢٣]، وهذا التناسب ناجم من تشاكل أحرف الكلمتين، ولكن المدقق في هذا التشاكل لا يجد أنه تناسب مفروض على التركيب اللغوي بل جاء كأنه لا بد منه؛ لأن وصف بلقيس لحالها بأنها قد (أسلمت) أرادت منه أنها تابعة له ومقيدة به، فالإسلام يعني إظهار الخضوع والقبول[٢٤]، وهي أرادت هذا المعنى، ثم جاءت كلمة سليمان بعدها، وهي الكلمة التي لا يمكن استبدالُ كلمةٍ أخرى بها؛ لأنها اسم علم للنبي عليه السلام؛ فحدث التشاكل بصورة لا تعمُّل فيها ولا قسر.

---

(٢١) نفسه، ص ٢٩.

(٢٢) نفسه، ص ٣٤.

(٢٣) اختلف القوم في هذا النوع من الجناس؛ فقد أورده ابن المعتز بلا تسمية، و سماه صفي الدين الحلي (٧٥٠هـ) التجنيس المطلق، وقال: سماه قومٌ (تجنيس المشابهة) كالسكاكي وغيره، فهو ما اختلف في الحروف والحركات، فاشتبه بالمشتق الراجع معناه إلى أصل واحد، وليس ذلك من أصناف التجنيس... ومثال المشتبه به..و قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ﴾. شرح الكافية البديعية للحلي، ص ٦١. وفي المفتاح، ص ٥٤٠ ذكر السكاكي أن المتشابه يكون إذا وقع أحد المتجانسين في التام مركَّباً ولم يكن مخالفاً في الخط، مثل قول الشاعر:

إذا ملكٌ لم يكُن ذا هبهْ فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذاهبهْ

والفرق واضح بين كلامي السكاكي والحلي.

(٢٤) لسان العرب، سلم.

ومما استملحه ابنُ المعتز من الشعر قول أبي تمام:

سَـعِدَت غربـةُ النَّـوى[٢٥] بِسُـعادِ فهـي طـوعُ الإِتهـام والإِنْجـادِ[٢٦]

جانس الشاعر بين: (سعدت) و (سعاد)[٢٧]. وما جعـل هـذه المجانسـة جميلـة أنهـا أتـت بتشـاكل بـين اللفظـين، وهـذا التشـاكل أدى إلـى تكـرار الأصوات التي أتت في الكلمة الأولى في الكلمة الثانية، لكنَّه تناسـب حمـل في داخله ما يثير النفس أيضاً؛ فقد أفاد الشاعر من اسم العلم (سـعاد) الـذي يحمل معنى السعادة؛ ليأتي بما يجـانس هـذا المعنـى فـي كلمـة (سـعدت)، فجمع بين المعنى والمبنى في تناسـب يـريح السـمع ويثيـر العقـل، ذلـك أن سعاد تحمل السعادة إلى كـل مـن يلقاهـا، وإن كـان ذاك الأمـر ممـا يجلـب الأحزان كالنوى.

ولكنه عاب بعض الشواهد التي ورد فيها هذا الصّبغ البديعي من غير أن يُعلّل سبب عيبه له، فقال: «ومن التجنيس المعيب في الكـلام والشـعر قـول بعض المحدثين، وهو منصور بن الفرج:

أُكابـــدُ فيـــكَ ألـــيمَ الأَلـــمْ فَقَد أَنْحَلَ الجِسْمَ بَعْدَ الجَسَـم[٢٨]»[٢٩]

إن التدقيق في هذا البيت يُظهر لنا أسباب العيب فيه، فقد وقع الجناس بـين كلمتين في الشطر الأول وكلمتين في الشطر الثاني، وهذه الكلمات هـي: (ألـيم الألم)[٣٠] و (الجِسم الجَسم)[٣١]، ويشعر سامع هذا الجنـاس أن الشـاعر تعمَّـد

(٢٥) غربة النوى: بُعدها.

(٢٦) البديع، ص ٢٩.

(٢٧) هذا الجناس من الجناس المطلق كما ورد سابقاً.

(٢٨) الجَسَمُ: ضخامة الجسم.

(٢٩) نفسه، ص ٣٤.

(٣٠) هذا الجناس من نوع الجناس المطلق عند الحلي.

الإتيان به من غير أن يؤدي التشاكل اللفظي بين الكلمات إلى إضافات جديدة للنظم، فكلمة أليم يمكن أن تحلَّ محلها كلمة أشدّ، وتكون دالة على المعنى المقصود من غير تمحُّلٍ أو افتعال، أما كلمتا الجسم والجَسم فواضح أنهما سيقتا من أجل افتعال الجناس؛ لأن كلمة الجسم جاءت حشواً في الكلام، ولا حاجة بالمعنى إليها، فيكفي الشاعر أن يقول: أنحلني لندرك أنه قصد الجسم، ولكنه آثر ذِكر الجسم بعد النحول من أجل أن يصطنع الجناس مع الجَسم، وقد أدّى هذا إلى العيب في البيت، وأبعده عن صحَّة التناسب وجماله.

وأدرج قدامة ابن جعفر (٣٣٧هـ) الجناس في باب ائتلاف اللفظ والمعنى، وقسمه قسمين، وأعطى كلّ قسم مصطلحاً خاصّاً به، فسمى الأول مطابقاً[٣٢]، وسمّى الثاني (المجانس)، وذكر أن معنييهما «أن تكون في الشعر معانٍ متغايرةٌ قد اشتركت في لفظة واحدة وألفاظ متجانسة مشتقة، فأما المطابق فهو ما يشترك في لفظة واحدة بعينها...وقال الأفوه الأَوْديّ:

وأقطعُ الهَوْجَلَ مُسْتأْنِساً بِهَوْجَلٍ عِيرانَةٍ عَنْتَريس[٣٣]

... وأما المجانس فأن تكون المعاني اشتراكها في ألفاظ متجانسة على جهة الاشتقاق. مثل قول زهير:

---

(٣١) هذا الجناس من الجناس المحرّف، وهو ما تماثل ركناه في الحروف، وتخالفا في الحركات، الكافية البديعية، ص ٦٥.

(٣٢) رفض الدارسون هذه التسمية؛ لأن مصطلح (المطابق) يُطلق على صبغ بديعي آخر، ذكر ذلك ابن رشيق في العمدة، وقال عن شاهد قدامة: أنشده قدامة على أنه طباق، وسائر الناس يُخالفون في هذا المذهب، وقد جاء ردّ الأخفش علي بن سليمان عليه في ذلك، وإنكاره على رأي الخليل والأصمعي في كتاب حلية المحاضرة للحاتمي. العمدة، ج١، ص ٣٢٢.

(٣٣) الهوجل الأولى: الأرض التي لا نبت فيها، والهوجل الثانية: الناقة السريعة.

كأنَّ عيني وقد سالَ السَّليلُ بهم وجيرةٌ ما همُ لو أنَّهم أَمم»[٣٤]

فقد ذهب قدامة في دراسته هذه إلى النظر بطريقة عقلية إلى موضوع الجناس، فهو يهتم بما بين الألفاظ والمعاني من تناسب وتلاؤم من غير أن يهتم بما يحمله التشاكل بين الألفاظ بعضها مع بعض والمعاني التي تحملها من قيمة جمالية أو فنية للكلام، إنه يصف الحالة من غير أن يُبدي انفعالاً بها. ومذهبه هذا ناتج من فهمه لمعنى المطابق؛ فقد رأى أن معناه اللغوي يتفق وما قرَّره من تماثل تامٍّ بين اللفظين[٣٥]، أما المجانس فرأى أن الكلمة فيه بسبب الاشتقاق تجانس الأخرى، فهي تشاركها في جنسها.

ولعل الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) أفاد في كتابه (أسرار البلاغة) مما أورده قدامة من أن الجناس طريقة في التعبير قوامها الائتلاف بين اللفظ والمعنى اكتفاء بوصفه. بيد أنه لم يتَّخذ سبيل قدامة، بل توجه إلى تعليل جودة الجناس وحسنه، وتمييز الحسن منه والقبيح، فدرسه من وجهة جمالية بدل الاكتفاء بوصفه.

نظر الجرجاني إلى قضية «الجناس» على أنها جزء من الكلام الذي أسماه الكلام المدوَّن في قوله: «ولن يُتصوَّر في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير، وتخصُّص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وُضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المُدوَّنة»[٣٦].

وتوجه في رسالة الكتاب إلى الكلام ليُبيِّن فضائله في تمييز الإنسان،

(٣٤) نقد الشعر، ص ١٦٢-١٦٣، ما: زائدة. أمم: قصد.

(٣٥) في اللسان، طبق: وقد طابقه مطابقة وطباقاً، وتطابق الشيئان: تساويا، والمطابقة: الموافقة، والتطابق: الاتفاق، وطابقت بين الشيئين: إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما.

(٣٦) أسرار البلاغة، ص ٤.

وإعطاء العلوم منازلها والكشف عن صورها وجني ثمرها، فلولا الكلام لما تعدى فوائد العلم عالِمَه، ولا صحَّ من العاقلِ أن يُفَتِّقَ عن أزاهير العقلِ كمائمَه... ولوقع الحيُّ الحسَّاس في مرتبة الجماد، ولبقيت المعاني مسجونة في مواضعها. إن هذه الفضائل التي يتصف بها الكلام تجعلنا نبحث عن الشريف منه والوضيع، ونفتش عن الأداة التي يتفاضل بها الكلام، ويقرّر أن ذلك لا يعود إلى اللفظ؛ لأن الألفاظ لا تُفيد حتى تؤلف ضرباً خاصّاً من التأليف، ويُعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب.(٣٧)

وقد أراد من هذا المدخل أن يُفهمنا أنه يريد أن يؤسس لفكرة مفادها أن الكلام لا يُقاس حُسنه بجرس ألفاظه، بل بأن تكون هذه الألفاظ مراداً بها المعنى، وأي خلل في هذا الأمر سيؤدي إلى أن تكون الألفاظ من غير فائدة، لأن مدار الأمر في صناعة الكلام على قدرته على التعبير عن المعاني في أحسن صورة وأجلاها لتكون أكثر تأثيراً في المتلقي: «فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعراً أو يستجيد نثراً، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ فيقول: حُلوٌ رشيق، وحَسَنٌ أنيق، وعَذبٌ سائغٌ، وخَلوبٌ رائعٌ، فاعلم أنه ليس يُنبِئك عن أحوال ترجع إلى أجراس الحروف، وإلى ظاهر الوضع اللغوي، بل أمرٍ يقع من المرء في فُؤاده، وفضلٍ يقتدحه العقل من زناده»(٣٨).

وهكذا يدلف إلى التجنيس ليرى أن سامعه أو قارئه لا يستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً، والجامع بينهما غير بعيد(٣٩). فالأمر ليس مجرد سماع حروفٍ مكرَّرة،

(٣٧) أسرار البلاغة، ص ٢-٣.

(٣٨) نفسه، ص ٤.

(٣٩) نفسه، ص ٦.

نبحث عن فائدتها فلا نراها، بل هو نوع من إثارة العقل بأسلوب يصطنعه المبدع، فكأنه يخدعنا به عن الفائدة وقد أعطاها، ونظن أنه لم يزدنا وقد أحسن الزيادة ووفَّاها(٤٠).

فالجناس وفق هذا التوجُّه يقوم بعملين: أولهما أنه يُضيف إلى الكلام إيقاعاً جميلاً، والثاني أنه يُضيف إلى المعنى شيئاً لم يكن ليُضاف إليه إذا لم نستخدم الجناس. «فقد تبيَّن أن ما يُعطي التجنيس من الفضيلة أمرٌ لم يتمَّ إلا بنُصرة المعنى؛ إذ لو كان باللفظ وحده لما كان فيه إلا مُستَحسَنٌ، ولما وُجِدَ فيه معيبٌ مستهجنٌ(٤١). ولذلك فإن حُسن التجنيس يتحصَّل بأن يكون المعنى هو الذي يطلبه ويستدعيه، ونجد أنه لا حِول عنه ولا بديل له، وأحلى تجنيس وأعلاه ما وقع من غير قصدٍ من المتكلم إلى اجتلابه(٤٢).

والحقيقة أن علم البديع زاخرٌ بأصباغ تقوم على معيار التناسب والائتلاف(٤٣)، ويحتاج درسها إلى أبحاث مستقلة، ولذلك اكتفينا بالإشارة إلى الجناس، واتخذناه مثالاً لتناسب الألفاظ في الكلام.

وكان اهتمام البلاغيين منصباً في مجال الألفاظ والمعاني على تلاؤم اللفظ والمعنى واشتراكهما في صناعة الكلام الجميل، فأكدوا فكرة اختيار الألفاظ لتكون دالة على المعاني، على أن تتسم بالوضوح وعدم الاشتراك؛ لأن وظيفتها في الكلام التعبير عن المعاني وإيصال الرسالة اللغوية، وأن يأتي هذا اللفظ ضمن المنظومة اللغوية من غير تكلف أو غموض أو تعقُّدٍ.

---

(٤٠) نفسه، ص ٨.

(٤١) نفسه، ص ٨.

(٤٢) نفسه، ص ١٠.

(٤٣) مثل: الطباق، والتناسب، والاستخدام، ورد العجز على الصدر، وغير ذلك.

وقد لخص الجاحظ هذه الفِكَر بما نقله من كلام جعفر بن يحيى لثمامة بن الأشرس حين سأله: ما البيان؟ فقال: «أن يكون الاسم يُحيط بمعناك، ويُجَلِّي عن مغزاك، وتُخرجُه عن الشِّركَة، ولا تستعين عليه بالفكرة. والذي لابد له منه، أن يكون سليماً من التكلُّف، بعيداً من الصَّنعة، بريئاً من التعقُّد، غنيّاً عن التأويل»(٤٤). ويُضاف إلى ذلك أن يكون المعنى في طبقة اللفظ؛ ليحصل التناسب بين اللفظ والمعنى(٤٥). وذلك لأن لكل معنى لفظاً يناسبه ويشاكله، فسخيف الألفاظ مشاكل لسخيف المعاني، «وقد يُحتاج إلى السخيف في بعض المواضع، وربما أمتع بأكثر من إمتاع الجزل الفخم من الألفاظ، والشريف الكريم من المعاني»(٤٦).

ولعلَّ أهمَّ موضع يتعلق بتناسب المعاني مواضعُ «الفصل والوصل»: ففي هذه المسألة مجالٌ واسعٌ للحديث عن تلاؤم المعاني وتناسبها، ويعَدُّ باب الفصل والوصل «بما ينبغي أن يُصنَع في الجمل من عَطفِ بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تُستَأنَفُ واحدة منها بعد أخرى = من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتَّى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلَّصُ، وإلا قومٌ طُبِعوا على البلاغة». وسبيلُ معرفة الفصل والوصل بين الجمل معرفةُ فائدة العطف في المفرد التي تقوم على «أن يُشرَك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم الإعراب»، أما الجُمل المعطوف بعضها على بعض فهي على ضربين، فإن كانت الجمل المعطوف عليها ذات محلٍّ من الإعراب فحكمها حكم المفرد، «وكان وجه

(٤٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص ١٠٦.

(٤٥) نفسه، ج١، ص ١٠٦.

(٤٦) نفسه، ج١، ص ١٤٥.

الحاجة إلى «الواو» ظاهراً، وإشراكها في الحُكم موجوداً». وإنما يقع الإشكال في العطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب كقولك: «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ»؛ فالواو هنا لم تُشرك الجملة الثانية في إعراب قد وجب للأولى، وإذا كان هناك إشراك فينبغي «أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه، ولِمَ لمْ يستوِ الحال بين أن تعطف وبين أن تدعَ العطف»، وعدم العطف دليل على أنه لا يوجد أمر معقولٌ؛ ليشرِك بين الأولى والثانية(٤٧).

وأمر الإشراك بين الجملة الأولى والثانية بالعطف يقوم على العلاقة المعنوية التي تربط بين الجملتين، فنحن لا نقول: «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ» حتى يكون «عمرو» بسبب من «زيد»، فهما كالنظيرين و الشريكين، بحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني. ولهذا عابوا قول أبي تمام:

لا والّذي هُوَ عالمٌ أنَّ النَّوى صَبِرٌ وأنَّ أبا الحُسين كريمُ

وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النَّوى، ولا تعلُّقَ لأحدهما بالآخر(٤٨). وهذا ما يجعل العلاقة بين الجملتين علاقة معنوية، فيكون الخبر عن الثاني «مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول»(٤٩). وتشتدُّ هذه العلاقة في الصلة ويزدادُ الاقتران، حتى لا يُتَصوَّر إفراد أحدهما عن الآخر، مثل قولك: «يكفيكَ ما قلتُ وسمعتَ»، حيث صار الفعلان في حُكم فعلٍ واحدٍ(٥٠).

(٤٧) ينظر هذه المسائل في دلائل الإعجاز ص ٢٢٢ - ٢٢٤،

(٤٨) دلائل الإعجاز، ص ٢٢٥.

(٤٩) نفسه.

(٥٠) نفسه، ص ٢٢٦.

- **جمال الكلام في نسيجه:**

ابتكر الدارسون العرب القدامى طريقةً لتقريب صناعة الكلام إلى الأذهان بمقارنة هذه الصناعة بصناعة النسج، ولعل هذه الطريقة أوضح وسيلة لمعرفة كيفية ضم جزئيات الكلام بعضها إلى بعض على نحو متجانس ومتناسب ليخرج الكلام في صورة جميلة كما يريدها صانعه.

فضم الخيوط بعضها إلى بعض في النسج لا يكون بطريقة عبثية أو عشوائية، بل تستند إلى قواعد وقوانين ومعايير علمية وجمالية؛ وإن لم يتوفّر ذلك فإن النسيج لن يخرج متقناً، ولذلك يراعي الناسج أن يضم الخيوط بعضها إلى بعض على نحو متناسب ومتلائم، ويضيف الصور بتناسق يُميز صانعاً من صانع. ولا اعتبار هنا لكثرة النقوش والتصاوير بل لإتقانها وطريقة توزيعها. وهكذا نظر الدارسون إلى النص على أنه جزئيات يُضمُّ بعضها إلى بعض بطريقة مخصوصة، وتأتي الصورة لتُضيف جمالاً إلى النص المصنوع، فتُوضع حيث يتطلب منها المعنى ذلك.

وقد كانت كلمات الجاحظ في هذا الموضوع أولى الخطوات في هذا الأمر، فذهب إلى أن العناية بالمعنى وحده لا تُعطي قيمة للشعر؛ ذلك أن المعاني كثيرة، ويمكن لأي إنسان أن يجد معنى ما فيما حوله من عناصر الواقع، ولكن الفضيلة في طريقة التعبير عن هذا المعنى على نحو جميل معبِّر، فالشأن في هذا الأمر ليس للمعنى وإن شَرُف، «وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخَيُّر اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحة الطَّبع وجودة السَّبك، فإنَّما الشِّعر صناعةٌ، وضربٌ من النَّسج، وجنسٌ من التصوير»[٥١].

أعطت هذه التصوّرات عبد القاهر الجرجاني ثقةً فيما قرره في كتابه

(٥١) الحيوان، ج ٣، ص ١٣١ - ١٣٤.

(دلائل الإعجاز) عن أهمية النظم في صناعة النص الجميل، فرأى أن الأمر ليس تفضيلاً للفظ على المعنى كما يفهم بعض الناس من كلام الجاحظ، وهم الذين ذهبوا إلى أنَّ «من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور، وتحدث فيها خواصُّ ومزايا من بعد ألا تكون. وإنك ترى الشاعر قد عَمَدَ إلى معنىً مُبْتَذلٍ، فصنع فيه ما يصنع الصَّانع الحَاذِقُ إذا هو أغرب في صنعة خاتم وعَمَلِ شَنْفٍ وغيرهما من أصناف الحُليِّ»[٥٢]؛ ولكن الشأن في ذلك شأن الصورة وليس مجرد اللفظ، وكلام الجاحظ عن السبك والنسج يُظهر ذلك كما يُظهره كلام العلماء الذين أتبعوا كلامهم على اللفظ بكلام على الصورة التي أتى بها اللفظ داخل النص مثل قولهم: «لفظٌ مُتَمكِّنٌ غير قلقٍ ولا نابٍ به موضِعُه»، فهؤلاء العلماء «لم يُوجِبوا لِلَّفظ ما أوجبوه من الفضيلة، وهم يعنون نُطقَ اللِّسان وأجْراسَ الحروف، ولكنهم جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا: اللفظ، وهم يريدون الصورة التي تَحدث في المعنى والخاصة التي حدثت فيه»[٥٣]. وهذا يعني أنهم لم يعنوا مجرد اللفظ، ولكن عَنَوا صورةً وصفةً خصوصيةً تحدث في المعنى[٥٤].

وأقام الجرجاني نظريته في النظم على فكرة النسج هذه، فرأى أن النظم ليس ضمَّ كلمة إلى أخرى كيف جاء واتفق، ولكنه نظمٌ يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض؛ «ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبارَ الأجزاء بعضِها مع بعضٍ حتى يكون لوضع كلٍّ حيث وُضع، علَّة تقتضي

(٥٢) دلائل الإعجاز، ص ٤٨١.

(٥٣) نفسه، ص ٤٨٢.

(٥٤) نفسه، ص ٤٨٦.

كونه هناك، وحتى لو وُضع في مكانٍ غيرِه لم يصلح»[٥٥].

ولم تكن الصورة الفنية بعيدة عن هذا الموضوع، فقد رأى الجرجاني أن الصورة الفنية لا تكون جميلة بالنظر إليها على أنها مفردة، أو ألفاظ لا يربطها بالنظم رابط. وقد حلل الصور التي أوردها على هذا الأساس. وهكذا حلل بيت بعض الأعراب:

اللَّيلُ داجٍ كَنَفاه جِلْبابِهِ وَالبَيْنُ مَحجورٌ على غُرابِهِ

فوضع الصورة داخل النظم، وكأن الشاعر أراد أن ينسج الكلمات وينقش القماش بالصور، فرأى أن الملاحة ليست في أن جعل لليل جلباباً، وحجر على الغراب، «ولكن في أن وضع الكلام الذي ترى، فجعل (الليل) مبتدأً، وجعل (داجٍ) خبراً له وفعلاً لِما بعده، وهو (الكنفان)، وأضاف (الجلباب) إلى ضمير الليل، ولِأن جعل كذلك (البَيْنَ) مبتدأً، وأجرى محجوراً خبراً عنه، وأن أخرج اللفظ على (مفعول). يبيِّن ذلك أنك لو قلت: (وغراب البين محجور عليه، أو: قد حُجر على غُراب البين)، لم تجد له هذه الملاحة. وكذلك لو قلت: (قد دجا كنفا جلباب الليل) لم يكن شيئاً»[٥٦].

- القراءة تبيِّن جمال نسيج الكلام:

يبدو البحث في القراءة بعيداً لأول وهلة عن فكرة الجمال، ولكن المدقق في الأمر يجد العلاقة بين النص وقراءته واضحة، ولا تعني القراءة هنا طريقة إلقائه، بل إنها تتعلق بأمر آخر هو أدخل في علم اللغة. والذي نعنيه أن القراءة يُقصد بها طريقة فهم معاني المقروء، والوقوف على دلالاته لبيان ذلك في القراءة من حيث الوقف والابتداء. ويفيدنا في هذا الأمر ما

(٥٥) دلائل الإعجاز، ص ٤٩.

(٥٦) نفسه، ص ١٠٢ - ١٠٣.

قرره علماء الوقف والابتداء[٥٧] في القرآن الكريم، فقد بحثوا هذه المسألة على نحو معمَّق، بل نقول: إنهم بحثوها بطريقة مذهلة، وأشاروا إلى طريقة قراءة القرآن الكريم بما يحقق للسامع فهم مقاصده ووعي معانيه ودلالاته. وهذه الطريقة في القراءة تتيح لنا معرفة ترابط الدلالات في النص القرآني الكريم، وتجعل هذا النص نسيجاً واحداً يناسب بعضُه بعضَه الآخر ويرتبط به أو ينفصل عنه وفق ترابط الألفاظ واتساق المعاني.

تحدث علماء الوقف عن أقسامه نظراً للتعلق، وقرروا أنه خمسة أقسام: ألَّا يتصل ما بعد الوقف بما قبله لا لفظاً ولا معنىً، وهذا هو (التام). أن يتصل ما بعده بما قبله لفظاً ومعنى، وهذا هو القبيح. أن يتصل ما بعده بما قبله معنى لا لفظاً وهذا هو الكافي. ألَّا يتصل ما بعده بما قبله معنى، ويتصل لفظاً، وهذا هو الحسن. والخامس متردّد بين هذه الأقسام، فتارة يتصل بالأول، وتارة بالثاني على حسب اختلافهما قراءة وإعراباً وتفسيراً؛ لأنه قد يكون الوقف تاماً على تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على غير ذلك[٥٨]. وعلى ذلك فإن تطبيق هذه الأقسام على النص القرآني يُظهر علاقات النص اللفظية والمعنوية، وكأننا أمام تفسير للنص عن طريق القراءة، كما يُظهر من خلال هذه العلاقات جمال النص القرآني وإعجازه بترابط دلالاته وألفاظه بالإشارة إلى ما اكتمل معناه من تراكيبه فتم الوقوف عليها، وما ترابط من هذه التراكيب مع غيره فمُنع الوقوف عليها قبل تمامها. جاء في دراسة سورة (الفاتحة) أن هناك وقفاً تامّاً على البسملة؛ لأنها جملة تامة من مبتدأ وخبر

(٥٧) الوقف: لغة؛ الكف عن الفعل والقول، واصطلاحاً: قطع الصوت آخر الكلمة زمناً ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها، والوقف والقطع والسكت بمعنى. منار الهدى، ص ٨.

(٥٨) منار الهدى، ص ١٠.

على أنها «ابتدائي بسم الله»، أو أنها في محل نصب، وبذلك تكون آية تامة لا تعلُّق لها بما بعدها.

والوقوف التامة في هذه السورة أربعة (البسملة، والدين، ونستعين، والضالين)، على عدِّ أهل الكوفة، وثلاثة على عدِّ أهل البصرة، وهي (الدين، ونستعين، والضالين)، ومن قوله: (اهدنا) إلى آخرها سؤال من العبد لمولاه متصل بعضُه ببعض، فلا يُقطع لشدَّة تعلُّق بعضه ببعض. ويجوز الوقف على وجه التسامح على (الحمد لله، والعالمين، والرحيم، وإياك نعبد، والمستقيم، وأنعمت عليهم) لكونه رأس آية، ولا ينبغي الوقف على (أنعمت عليهم) سواء نصب (غير) بدلاً أو نعتاً أو على الاستثناء. فإذا رُفع (غير) على أنه خبر لمبتدأ محذوف حَسُنَ الابتداء به، وهي قراءة شاذة[٥٩]. أما الوقف على (الحمد، ومالك، وربّ، ويوم، وإياك فيهما، واهدنا، والصراط، وصراط، والذين، وغير، والمغضوب، وعليهم الثاني) فقبيح[٦٠]، وقبحه لأسباب عديدة، ولكن من يتأمل أسباب القبح يجد أن الوقف عليها لا يؤدي معنى، ولا يربط النص بعضه ببعض[٦١].

ويتضح من ذلك أن السورة القرآنية الواحدة نُظر إليها وفق قواعد ترابط معانيها واكتمال هذه المعاني حين الوقف والابتداء، فكأنها نسيج يربط بعضه بعضاً، فيسمع المتلقي القرآن، أو يقرؤه، فيدرك بالوقف والابتداء معانيه، وترابطه، وهذا ما يُظهر إعجازه وجمال نصه.

---

(٥٩) معجم القراءات، ج ١، ص ٢٣، وهي قراءة عمر بن الخطاب. وتقديرها: هم غيرُ أو أولئك غيرُ.

(٦٠) منار الهدى، ص ٢٨.

(٦١) لمراجعة أسباب القبح في بعض الوقفات في هذا النص القرآني ينظر: كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ للأنباري، ج ١، ص ٤٧٤.

ثالثاً: بنية التراكيب الجمالية:

اعتمد سيبويه مصطلح (العربية) للتعبير عن المنظومة اللغوية العربية، فقد أراد بهذا المصطلح أن يكون جامعاً لما يُنظِّم عمل اللغة ويُبيِّن علاقاتها اللفظية والمعنويَّة. ذلك أنه لم يُرد أن يدرس في كتابه قواعد اللغة كما قرَّرها المتأخرون، بل أراد أن يدرس ما يتعلق بهذه اللغة من علاقة بين الصورة والمعنى، وطرائق التعبير باللغة العربية عن الفِكَر وحُسن التعبير وقُبحه، فوضع معايير جمالية لهذا التعبير وفق مفهوم (التلاؤم) بين صورة التعبير ومعناه واتِّساقه مع طريقة العرب في كلامها.

وقد انتهج في هذا الأمر كله طريقة تبيان الأسس التي تقوم عليها نظرته هذه، من أجل أن يرجع إليها من يريد أن يفهم إشارة تعرض في أثناء البحث. ويعني ذلك أنه ابتدأ بالكليات من أجل أن ينتقل إلى الجزئيات التي تؤول إلى تلك الكليات التي وردت في مُفْتَتَح الكتاب.

ويَلفِت الانتباه فيما قرَّره أنه يعتمد مصطلح (الكلام) للدلالة على ما يستعمله المتكلم من قواعد اللغة وأساليبها الكلية، وينبّه به على طريقة التعبير التي ينتهجها صانع الكلام لإيصال المعاني وفق القواعد العامة المقرَّرة؛ ومن طريقة الاستعمال يتبيَّن فضل متكلم على آخر، وحُسنُ كلام وقُبح ما عداه، واستقامة عبارة وعدم استقامة أخرى.

- **أقسام الكلام (الجمل):**

وصف سيبويه الكلام بصفاتٍ تُبيِّن درجاته وتفاضله، واستخدم لذلك مجموعة من المصطلحات هي: (مستقيم، وحسنٌ، ومحالٌ، وكذبٌ، وقبيحٌ). وعنى بكل واحدٍ من هذه المصطلحات أمراً يتعلَّق بصحة القاعدة أو الدلالة. ونتبيَّن ذلك بالعودة إلى الأمثلة التي استشهد بها على ما ذكره من

هذه المصطلحات، أو الإشارات السريعة التي أرفق بها المصطلح.

فالمستقيم من الكلام[٦٢] هو ذاك الذي يجري على القواعد المقررة للتركيب العربي، كقولك: (أَتيتُكَ أَمسِ، وسَآتيكَ غداً)، فهذا القول جاء منضبطاً من الوجهة النحوية لا خلل فيه. وهذا الانضباط النحوي يستند أيضاً إلى انضباط دلالي، لأن العبارات تدل على المقصود منها من حيث الزمن، ومن حيث العلاقة بين المفردات، فقد اتَّسق زمن الأفعال، وما أضيف إلى بعضها من الظروف الزمانية التي تبعتها. ولذلك وُصفت هاتان العبارتان بالاستقامة والحُسن، فكأن الاستقامة للقاعدة والحُسنَ للدلالة. وحين يوصَف الكلام بالاستقامة والحُسن فإنه يكون قد جمع صحَّة القاعدة مع صحة الدلالة أو وضوحها. وما يكون فيه تناقض في المعنى لا يكون حَسناً، بل يتحوَّل إلى كونه (محالاً)[٦٣]. فصفة المُحال ليست متعلقة بصحة القاعدة من الوجهة النحوية الصورية؛ بل هي متعلقة بصحَّة الدلالة.

أما الصفات الأخرى للكلام، فهي كونه مستقيماً كذباً، مثل قولك: (حملتُ الجبلَ، وشَربتُ ماءَ البحرِ)، وقد عنى سيبويه بالاستقامة هنا جَريَ الكلام على القاعدة، أما كونه كذباً فهذا تابعٌ للدلالة؛ وكذلك كون الكلام

(٦٢) شرح السيرافي مفهوم المستقيم من الكلام بأنه الذي لم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو، أي أن يكون مستقيم اللفظ والإعراب فقط، وعنى بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب؛ دون أن يكون مختاراً. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج١، ص ١٨٦.

(٦٣) ذكر السيرافي أن معنى المُحال أنه أُحيل عن وجهه المُستقيم الذي به يُفهم المعنى إذا تُكلِّم به. وذكر قوم أن المحال هو اجتماع المُتضادّات، كالقيام والقعود، والبياض والسَّواد، وما أشبه ذلك؛ لأن المُحال ما لا يصحّ وجوده، والكلام الفاسد كما في الأمثلة التي ذكرها سيبويه. شرح كتاب سيبويه للسيرافي. ج١، ص ١٨٦.

مستقيماً قبيحاً مثل قولك: (قد زيداً رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيكَ)[٦٤]، وقد بيَّن سيبويه سبب قُبح هذا الكلام فقال: «فأما المستقيم الكذب فأن تضع اللفظ في غير موضعه»[٦٥].

ومن البيِّن أن معيار الجمال في التركيب لدى سيبويه أن يكون الكلام (حسناً)، وبذلك يكون مؤدِّياً للمعنى على ما ينبغي له، مستنداً في هذا إلى استقامة التركيب نحويًّا، وحين يكون الكلام على عكس ذلك يكون (قبيحاً)، وقبحه ناتج عن أنه لم يُؤدِّ المعنى على نحو صحيح وواضح، والذي أدَّى إلى ذلك أنه ابتعد عن المتداول من الصيغ اللغوية، وصار أقرب إلى الضعف.

- **ائتلاف المبنى والمعنى:**

طبق سيبويه القواعد التي ذكرناها في كتابه على التراكيب اللغوية، فكان يُشير إلى حُسنها أو قبحها، ويعلل أسباب ذلك أو يترك الأمر من غير تعليل مكتفياً بوصف التركيب جماليّاً. وتعليلات سيبويه في هذا المقام أقرب إلى تصوُّر مقاصد المُتَكلِّم، وإرادة المخاطَب، فكأنه يريد من عمله أن يُعلِّمَ القارئ كيف يعبر عن فِكَرِه باستخدام التركيب اللغوي الأفضل الذي يأتلف فيه المبنى مع المعنى، فالحُسن والقبح صفتان جماليتان يوصف بهما الكلام

(٦٤) ذهب النحاة إلى عدم الفصل بين قد والفعل الذي تدخل عليه، لأنها تُعدّ كالجزء منه لشدة التصاقها به. المغني، ج ٢، ص ٥٨، وقد جعل ابن جني هذا الفصل من الفصل القبيح. الخصائص، ج ٢، ٣٩٠ - ٣٩١ ؛ وذكر السيرافي في شرح كتاب سيبويه ج١، ص ١٨٦ أن قبح هذه الأمثلة أن من حُكم (قد) أن يليها الفعل، ولا يُفارقها؛ لأنها جُعلت مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاسم، وكذلك سوف مع الفعل، فقبُح أن يُفصل بين قد وبين الفعل بالاسم، أما (كي) فقد جُعلت بمعنى (أن) أو بمعنى اللام، إذا قُلت: (جِئتك كي يأتيك زيدٌ) فهو بمعنى: ليأتيك زيدٌ، ولأن يأتيك زيدٌ، فحُكم الفعل أن يليها دون الاسم؛ إذ كان بمحلِّ أن، فإيلاؤهم إياها الاسم وضعُ الكلام في غير موضعه.

(٦٥) راجع صفات الكلام في كتاب سيبويه، ج ١، ص ٢٥ - ٢٦.

وفق قاعدة الاستقامة والقدرة على تأدية المعنى. من ذلك ما جاء في باب (هذا باب تُخبرُ فيه عن النكرة بنكرة). ومن أمثلة ذلك قولك: (ماكان أحدٌ[٦٦] مثلَكَ، وما كان أحَدٌ خيراً منكَ، وما كان أحدٌ مُجترِئاً عليكَ)[٦٧]. وبيَّن أن الإخبار عن النكرة في هذين المثالين حسنٌ، وقد حسَّنه دلالة العبارة ومقصود الكلام، فالمعنى المقصود منهما أنك «أردتَ أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء[٦٨] أو فوقه، لأن المخاطَبَ قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَهُ مثلَ هذا»[٦٩]. والمعوَّل في تحسين العبارة على إفادة المخاطَب شيئاً لا يعرفه، وإن كان المتكلم يعرفه، فالنكرة والمعرفة بالنسبة إلى المخاطب[٧٠]. ولذلك يقبح أن تبتدئ بالنكرة من غير قصدٍ إلى الإفادة مثل قولك: (كان رجلٌ ذاهباً)؛ لأنه ليس «في هذا شيء تُعلمه كان جهله». ويحسن الكلام حين تُخصَّصُ النكرة، على أننا يجب أن نُراعي في التخصيص موضوع الفائدة التي يجب أن يحصل عليها المخاطَب من الكلام. فلو قلتَ: (كان رجلٌ من آلِ فُلانٍ فارساً) كانت العبارة حسنةً؛ لأن المخاطبَ قد يحتاج إلى أن تُعلمه أن ذلك في آل فلان،

---

(٦٦) أحدٌ بمعنى الواحد، وهو لمن يصلح أن يُخاطَب ويستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث، الصحاح (أحد)، ولا يقع في الإثبات إلا بلفظ (كل)، تاج العروس، (أحد).

(٦٧) كتاب سيبويه، ج١، ص ٥٤.

(٦٨) الشيء: المشيء، وهو اسم مفعول، أي: المُراد، وما يتعلق به القصد، أعمُّ من أن يكون بالإمكان، فيتناول الواجب والممكن والممتنع، وهو عبارة عن كل موجود، إما حسّاً كالأجسام أو معنى كالأقوال. وصرح سيبويه بأنه أعمُّ العام. تاج العروس، شيأ.

(٦٩) نفسه. اعتمدت النكرة في الأمثلة على النفي، ولما كان الكلام غير موجب تضمنت النكرة معنى العموم فأفادت، وجاز الابتداء بها. شرح المفصل، ج ١، ص ٨٦. يضاف إلى ذلك أن المبتدأ النكرة في الأمثلة جاء دالاً بنفسه على العموم المطلق، فاستحق أن يكون مبتدأ من جهتين.

(٧٠) شرح المفصل، ج ١، ص ٨٦.

وقد يجهلُه. أما حين يكون التخصيص غير ذي فائدة فإن الكلام لا يحسن، أي يكون قبيحاً، مثل قولك: (كان رجلٌ في قومٍ عاقِلاً)؛ «لأنه لا يُستَنكَرُ أن يكونَ في الدّنيا عاقلٌ، وأن يكون من قومٍ»(٧١).

ويقوّي هذا التوجُّه ما جاء به سيبويه في تحليل بيت امرئ القيس:

فلو أنَّ ما أَسْعى لِأدنى مَعيشة كَفاني ولم أَطلبْ قَليلٌ من المالِ

فقد علّل رفع (قليلٌ) على ما قدَّره من معنى البيت، «فإنما رفعَ؛ لأنه لم يَجعل القليلَ مطلوباً، وإنَّما كان المطلوبُ عنده المُلْكَ، وجعلَ القليل كافياً، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ فَسَدَ المعنى»(٧٢).

ومن تعليلات سيبويه في هذا المجال أنه أشار إلى تفاضل الكلام في (الحُسن) معتمداً على المعنى ومقاصد المتكلم، فهناك (الحَسَن)، وهناك (الأحسن)، وبيَّن ذلك في تفسيره بعضَ العبارات، كما في قولك: (زَيدٌ مررتُ به)، ورأى أن النصبَ في هذا المثالِ بعيدٌ؛ «لأنَّ المُضمرَ قد خرج من الفعلِ، وأُضيف الفعل إليه بالباء، ولم يُوصَل إليه الفعلُ في اللفظ، فصار كقولك: زيدٌ لقيتُ أخاه». أما نصب (زيد) فعلَّته أن الفعل وقع على شيءٍ من سببه، فكأنه وقع به، وأوضح ذلك بـ «أنَّ الرَّجل يقول: أَهنتَ زيداً بإهانتِكَ أخاه وأكرمتَه بإكرامك أخاه». وإذا نصبتَ (زيداً) فقلت: زيداً لقيتُ أخاه، فهو كقولك على سبيل التمثيل: لابستُ زيداً لقيتُ أخاه، فجرى على قولك: أكرمتُ زيداً، ولكن هنا لم تُكرم زيداً، بل وصلت المكرمة إلى غيره. ولهذا كان الرفع أحسن وأجود، ويعني ذلك أن النصب حسنٌ على التأويل والملابسة أما الرفع فهو أقرب إلى العبارات الواضحة التي لا تحتاج إلى

(٧١) راجع ما نصَّ عليه سيبويه في هذه المسائل في الكتاب، ج ١، ص ٥٤.
(٧٢) الكتاب، ج١، ص ٧٩.

تأويل كأنْ تقولَ: مررتُ بزيدٍ ولقيتُ عمراً، فكان بذلك في معيار التفاضل في الحُسن أحسنَ وأجودَ[٧٣].

ومن تفاضل الكلام في الحُسن والجمال ما يكون في مواضع الحذف، من ذلك ما ورد من قول بعض العرب: (قالَ فلانة). وقد أشار سيبويه إلى أن حذف علامة التأنيث في مثل هذه المواضع يكون أحسن إذا طال الكلام، نحو قولك: (حَضرَ القاضيَ امرأةٌ)؛ «لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنّه شيءٌ يصيرُ بدلاً من شيءٍ»، وقاس ذلك على المعاقبة نحو قولك: (زنادِقةٌ وزناديقُ) فتُحذف الياء لمكان الهاء. وكذلك في قولهم: (مُغَيْلِمٌ ومُغَيليمٌ)، «وكأنَّ الياء صارت بدلاً ممَّا حذفوا». وعلل حذف علامة التأنيث من الفعل بأنهم «حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المُؤنَّث يكفيهم عن ذكرهم التَّاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف»[٧٤].

- ترابط التركيب وتناسب العبارات:

بحث سيبويه مسألة ترابط التركيب في مواضع عديدة من كتابه، وكان اهتمامه بهذا الأمر قائماً على أن التركيب يجب أن يكون مثل النسيج لا يتفلَّتُ جزء منه، ولا ينفصل عن الآخر؛ من أجل أن يفهم السامع مُراد المتكلِّم بسرعة وسهولة، ولا يتأتَّى له ذلك من غير أن يكون التركيب مترابِطاً يدل بعضه على بعض، ويُحيل جُزؤه على جزئه الآخر. من ذلك ارتباط الجملة الواقعة خبراً بالمُبتدأ، «فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قُلتَ: زيدٌ ضربتُه، فلزمته الهاء». وفسَّر قوله: «مبني عليه الفعل» بأن الفعل جاء في موضع الخبر كما في قولك: (زيدٌ منطلقٌ). وعلل حُسن بناء الفعل على

(٧٣) راجع ما قاله سيبويه في هذه المسائل، الكتاب، ج١، ص ٨٣ - ٨٤.

(٧٤) راجع ما قاله سيبويه في هذه المسألة في الكتاب، ج٢، ص ٣٨.

الاسم، أي مجيء الاسم مبتدأ خبره الفعل، بأن هذا الفعل كان مُعملاً في المضمر وشغلتَه به، ولولا ذلك لم يحسن، لأنَّك لم تشغَله بشيء[٧٥].

وحين ينعدم الرّابط بين الفعل المبني على الاسم وهذا الاسم، وذلك بعدم ذكر علامة إضمار المبتدأ، فإن الفعل يخرج من لفظ الإعمال في المبتدأ، ومن حال بناء الاسم عليه، ويُشغل بغيره، فلا يكون عاملاً فيه. وهذا ما يجعل العبارة غير مترابطة، والمعنى غير واضح؛ لأن مقاصد المتكلم تصبح غامضةً، وهذا ما يجعل الكلام ضعيفاً لا يحسن، ويتحوّل إلى الضرورة في الشعر، وضعفه في الشعر مثل ضعفه في غيره. مثال ذلك قول الشاعر[٧٦]:

قَد أَصبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كُلَّه لم أَصْنَعِ[٧٧]

فقوله: (كلُّه لم أصنع) غاب فيه الرابط بين الفعل (أصنع) والمبتدأ (كله)، والأولى نصب كلمة (كل)؛ لأن نصبها لا يُخِلُّ بمعنى البيت[٧٨]. وهذا ما جعل المعنى غير واضح بسبب عدم ترابط الكلام في البيت. وقد شبهوا هذا الحذف بقولهم: (الذي رأيت فلان)، فلم يذكروا الهاء، وهو في العبارة أحسن من حذف الهاء من خبر المبتدأ، لأن هذا الحذف لم يقع في الخبر أو الصفة، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد كما كرهوا طولَ اشهيباب، فقالوا: اشهباب[٧٩].

---

(٧٥) هذه المسألة في الكتاب، ج ١، ص ٨١.

(٧٦) كتاب سيبويه، ج ١، ص ٨٥.

(٧٧) قال أبو سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ج١، ص ٣٦٨: «يعني أن إضمار الهاء إذا قُلت: «زيدٌ ضَربتُ» هو قبيح، ومع قُبحه هو جائزٌ في الكلام. والدليل على جوازه في الكلام، أن الشاعر لو قال: «كلَّه لم أصنع» لاستقام البيت ولم ينكسر، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه؛ فعلم بذلك جوازه في غير الشعر».

(٧٨) نفسه.

(٧٩) نفسه، ج١، ص ٨٦، ٨٧.

وقد اهتمَّ سيبويه في مسائل كثيرة من كتابه بترابط العبارة، وتناسب مبناها ومعناها، وعوَّل في كل ما أورده على صِحَّة المعنى، ووضوح الكلام، وفهم السامع مقاصد المتكلم من عبارته، وكأن سيبويه في ذلك يحاول أن ينظر إلى العبارة على أنها علاقاتٌ معنوية يجب الربط بينها من أجل الوصول إلى المعنى، وأي تأويلٍ للعبارة لا يهتمُّ بالمعنى يكون بعيداً لا يؤخذ به.

من ذلك مسألة وردت في باب (هذا بابٌ يُضمرون فيه الفعلَ لِقُبح الكلام إذا حُمِل آخره على أوَّله)[٨٠]. وقد أقام سيبويه مسألته في هذا الباب على مثالين، هما: «مالكَ وزيداً، وما شأنُكَ وعمراً»، وناقش المثال الثاني، فذكر أن قولك: «ما شأنُك وعمراً» حدُّه ههنا «ما شأنُك وشأنُ عمروٍ»، ورأى أن «عمراً» لا يُعطف على «الكاف»، لأن العطف على الكاف المضمرة قبيح، أما عطفه على الشأن فلا يجوز وذلك لسبب معنوي؛ «لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرَّجل المضمر في الشأن»، ووصف هذا العطف بأنه قبيح[٨١]؛ فالشأن شيء والمعطوف شيء آخر، فلا ملابسة بينهما، «لأنك تُوهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنما يلتبسُ شأن الرَّجل بشأن زيد». وهذا العطف يجعل الكلام غامضاً لا يُدركه السامع بيُسرٍ، وهو الذي أدَّى إلى قُبحه. ولذلك قال سيبويه: «ومن أراد ذلك فهو مُلْغِزٌ تاركٌ لكلامِ النَّاسِ الذي يَسْبِقُ إلى أفئِدَتِهم». فكان لابد في هذه الحالة من جعل الكلام واضحاً، ولذلك اختار سيبويه النصبَ في «عمراً»، على

(٨٠) كتاب سيبويه، ج١، ص ٣٠٧.

(٨١) هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور، وذهب الكوفيون إلى جوازه. انظر هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج ٢، ص ٤٦٥، المسألة ٦٥.

تقدير فعلٍ، وجعل التقديرَ: «ما شأنُكَ وتناوُلُكَ زيداً»(٨٢).

كانت طريقة سيبويه في النظر إلى التركيب على أنه نسيجٌ واحدٌ يجب أن يترابط بطريقة تؤدّي ما يُقصد منه، فالمعيار الجمالي للتركيب قائمٌ لديه على وضوح المعنى الذي يُظهره التركيب اللغوي، فهو الصورة التي يتبدَّى بها المعنى، وأيُّ خلل في هذه الصورة سيؤدّي إلى خلل في المعنى نفسه، وهذا يُنقصُ من جمالية التركيب، وقد يؤدّي إلى قبحه.

ولعلَّ مسألة وضع الكلام في مواضعه من أكثر المسائل التي تدلُّ على اهتمام هؤلاء الدارسين بترابط العبارة وتناسبها، وقد رأى فيها هؤلاء معياراً لوضوح المعنى وبيان الدلالة، وهي المسألة التي أشار إليها سيبويه، وتحدَّثنا عنها فيما عرضناه في صفات الكلام. وقد أثَّرت هذه المسألة في البلاغيين تأثيراً واسعاً، وهم الذين جعلوها معياراً لجمال العبارة وصحَّة التعبير.

يعني وضع الكلام في مواضعه أن تضع الكلمات داخل التركيب اللغوي في المواضع التي يمكن لها فيها أن تُعبِّر عن المعنى المُراد على نحو صحيح وواضح من غير أن يكون في العبارة لَبسٌ أو اضطراب، فتضع النكرة في مكانها، وكذلك المعرفة، وتستخدم ما تتيحه قواعد اللغة من قدرات لتأدية المعنى من حيث التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير،

(٨٢) راجع تحليل سيبويه لهذه المسائل في الكتاب، ج ١، ص ٣٠٧ – ٣٠٨. وقد قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص ٢٠٢: " وإنما نصبوا عمراً؛ لأن عمراً هو شريك الكاف في المعنى، ولم يصحَّ العطف عليه؛ لأن الكاف ضمير مخفوضٌ، ولا يجوز عطفُ الظاهر المخفوضِ على المكنيِّ، ولم يصلُح أيضاً رفعه؛ لأنك لو رفعته كنت عاطفاً له على الشأنِ، وليس عمروٌ بشريكٍ للشأنِ، ولا أردتَ أن تجمعَ بينهما، فحُمل الكلام على المعنى، فجُعلَ ما شأنكَ ومالكَ بمنزلة ما تصنعُ ؟ فصار كأَنَّكَ قُلتَ: ما صنعتَ وزيداً).

واستخدام القصر، وأدوات العطف، وغير ذلك مما تُتيحه اللغة لمستخدمها. وهذا ما سماه النُحاة «معاني النحو»، ولا يعني ذلك البحثَ عن الإعراب، بل البحث عما تؤدِّيه الكلمات من معانٍ حين تكون بينها علاقات نحوية. ووضع الكلام في موضعه يؤدي إلى وضوح الكلام وعدمِ اللّبسِ في المعاني، وهذا ما عناه سيبويه حين تطرَّق إلى هذه المسألة. مثال ذلك ما ذكره من أنه «لا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة فتلتبسُ بالنكرة». وذلك مثل قولكَ: «هذا أخوكَ عبدَ الله» على أن يكون «عبد الله» اسمه الذي يُعرفُ به، وقد وصف سيبويه هذا الكلام بأنه «خبيثٌ يُوضعُ في غيرِ موضِعِه»؛ وعلَّلَ ذلك بما يتَّفقُ ومقاصد المتكلِّم ويتَّسقُ مع القاعدة اللغوية والمعنى النحوي الذي به يُؤَدَّى المعنى، فقال: «إنما تكون المعرفةُ مبنياً عليها أو مبنيةً على اسم أو غير اسم، وتكون صفةً لمعروفٍ تُبيِّنُه وتؤكِّدُه أو تقطَعُه من غيره، فإذا أردتَ الخبرَ الذي يكون حالاً وقع فيه الأمرُ فلا تضعْ في موضعه الاسم الذي جُعِلَ لِيُوَضِّحَ المعرفةَ أو تَبَيَّنَ به، فالنكرةُ تكونُ حالاً وليست تكونُ شيئاً قد عرَفَه المخاطَبُ قبل ذلك. فهذا أمرُ النكرة، وهذا أمرُ المعرفة، فأجرِهِ كما أجروه، وضع كلَّ شيء موضِعه»(٨٣).

ولما كان معيارَ حسنِ الكلام وقُبحه وضعُ الكلام في مواضعه للدلالة على المعاني فإنَّ وضع المعرفة موضعَ النكرة جعل الصيغةَ اللغوية من الكلام الذي سماه سيبويه «الكلام الخبيث»، لأنه يؤدِّي إلى اللبس.

وقد كانت فكرة سيبويه عن المواضع معياراً للنحاة الآخرين الذين نظروا إلى التراكيب اللغوية وفق ما يجوز أن يوضع في موضعٍ ما أو لا يجوز. وهذا ابن السراج (٣١٦هـ) رفض ما أجازه الكسائي (١٨٩هـ) في مسألة لغوية حيث

(٨٣) كتاب سيبويه، ج ٢، ص ١١٤.

وضع الفعل في موضع الاسم، فأضمر الاسم ووضع الفعل في موضعه كما يُحذف الاسم وتوضع الصفة موضعه؛ مثال ذلك: «نِعمَ الرَّجلُ يقوم، وقام عندك» فيُضمرُ، يريد «نِعمَ الرَّجلُ رجلٌ عندك»، و «نِعم الرَّجلُ رجلٌ قام»، وأنكر ابن السراج هذا، وعلل ذلك بأنه لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الاسم، وإنما تقوم الصفات مقامه، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو وضع شيء في غير موضعه، فإذا كان وضع الصفة مقام الاسم يُعدُّ من الاتساع في اللغة فكيف نقيم الفعل مقام الاسم(٨٤)؟.

وحين وصلت هذه القضية إلى عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، وهو الإمام في النحو، أعطاها صيغة جماليةً، وجعل حُسنَ الكلام في وضعه في مواضعه، وكان لابد له من أن يعتمد في ذلك على قاعدة تسمح لمن يتَّبعها بأن يُدرك هذه المواضع ويتعرَّفها، فيصوغ كلامه طبقاً لها، ووجد أن «النحو» هو الوسيلة التي بها يتمكن صانع الكلام من أن يصوغ كلامه صياغة جميلة، وحاول أن يستنبط من النحو قوانين أشار إليها الدارسون قبله تتعلق «بمعاني النحو»، وتوسَّع في هذه المعاني التي فصَّل فيها من أجل أن يجعلها أداته المعتمدة لنظم الكلام؛ فقرن بين النظم وعلم النحو فقال: «اعلم أنْ ليس النَّظمُ إلا أن تضع كلامك الوضعَ الذي يقتضيه «علمُ النَّحو»، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفظَ الرسوم التي رُسِمَت لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها»(٨٥).

ونفهم من كلامه على معاني النحو أن المسألة تتعلق بوضع الكلام في مواضعه، وقد أوضح ذلك من خلال تحديد الوجوه التي يجب على صانع

(٨٤) المسألة في الأصول، ج ١، ص ١١٨ - ١١٩.

(٨٥) دلائل الإعجاز، ص ٨١.

الكلام أن يعتمدها حين يصوغ كلامه، وهي وجوهٌ تتَّصل باستعمال الصِّيَغ والحروف وفق المعاني التي تدلُّ عليها، من أجل أن يكون استعمالها قادراً على التعبير عن مقاصد المتكلِّم، ولا تُدرك هذه المعاني من غير معرفة معمَّقة بالنحو وقواعده التي قرَّرها النحاة.

ففي الخبر لا بدَّ للناظم من أن يعرف وجوه كل بابٍ وفروقه، فيميِّزَ بين العبارات ودلالاتها، فيعرف الفرق بين قولك: «زيدٌ ينطلقُ» و «ينطلقُ زيدٌ»، و «منطلقٌ زيدٌ»، و «زيدٌ المنطلقُ»، و «المنطلق زيدٌ»، و «زيدٌ هو المنطلقُ»، و «زيدٌ هو منطلقٌ». وهي فروق نفهم منها الإخبار بصيغ مختلفةٍ، ولكل صيغة دلالتها. وكذلك الأمر في الشرط والجزاء، ننظر إلى الفروق في التعبير عن المعنى بين عبارات مثل: «إن تخرجْ أخرجْ» و «إن تخرجْ فأنا خارجٌ». والأمر كذلك في الحال حين ننظر إلى الوجوه التي نراها في «جاءني زيدٌ مسرعاً» و «جاءني وهو يُسرع». وهذا ما يتعلّق بالحروف، فنعرفَ الفرق بين معنى «ما» التي لنفي الحال و «لا» التي لنفي الاستقبال، و بين «إن» فيما يترجّح بين أن يكون أو لا يكون و «إذا» فيما هو كائن. وعلى ذلك مواضع الفصل والوصل، والتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإضمار والإظهار. وعلى صانع الكلام أن يضع كل ذلك في موضعه، ويستعمله على الصحة[٨٦].

خلاصة:

كانت دراسات علماء اللغة والبلاغة قائمة على أمرين يكمِلُ أحدهما الآخر، وهما أمر الصحة والوضوح وأمر الحسنِ في الكلام. وقد تجلى أمر الحسن في عدة أمور أهمها التناسب بين الألفاظ والتلاؤم بين المعاني، والعناية

(٨٦) دلائل الإعجاز، ص ٨١ – ٨٢.

بالمبنى والمعنى ونسج الكلام الذي يظهر في التناسب بين العبارات، وقراءة النص وفق قواعد المعنى والنحو، وتناسب الجملة مبنى ومعنى، ووضع الكلام في مواضعه. إن هذه الرؤية الجمالية للكلام والنص تؤسس لطريقة جمالية تقوم على قواعد النحو وحُسن الدلالة في نصوص العربية، ويمكن الأخذ بمعطياتها وتعميقها من أجل الخروج بمنهج جمالي لتحليل النصوص.

* * *

المصادر والمراجع

- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: هـ. ريتر، مكتبة المتنبي، مصر ١٩٧٩م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٦١م.
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١م.
- بدائع الحكمة، د. عبد الكريم اليافي، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٩٩م.
- البديع، ابن المعتز، نشر أغناطيوس كراتشقوفسكي، دار الحكمة، دمشق.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ودار الفكر، لبنان.

- تاج العروس، الزبيدي، تحقيق: مشترك، وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية.
- الحيوان، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ودار الجيل، ١٩٨٨م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر.
- سر الفصاحة، الخفاجي، تحقيق: د. داود غطاشة الشوابكة، دار الفكر ط١، ٢٠٠٦م.
- شرح الكافية البديعية، صفي الدين الحلي، تحقيق: د. نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٣م.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة المطبعة المنيرية، مصر.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، لبنان، ط٥، ١٩٨١م.
- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- الكليات للكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط٢، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، ط١، ١٩٩٢م.
- معجم أصول الفقه، خالد رمضان حسن، دار الطرابيشي للدراسات الإنسانية.
- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، وزارة الثقافة، الكويت.
- مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان ط١، ٢٠٠٠م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٧٣م.
- منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض، الشيخ سعد الدين محمد بن أحمد الفرغاني، ضبط وتصحيح وتعليق: الشيخ الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، لبنان ط١، ٢٠٠٧م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، التهانوي، بإشراف د. توفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.
- نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر ط١، ١٩٧٨ م.

* * *